قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤١٧ لسنة ١٩٨٧

بشأن الموافقة على اتفاق القرض المبرم بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر وبنك سوستيه جنرال الفرنسى بمبلغ ٤٤٠٦٠٤٨ فرنك فرنسى لتمويل الجزء الآجل ٨٠٪ من العقد التكميلى رقم ٣/٧٠٢ الموقع مع شركة ساكسبى الفرنسية والخاص بمشروع كهربة الاشارات بين عرب الرمل / الاسكندرية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ١٢١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيـدة)

ووفق على اتفاق القرض المبرم بين الهيئة القومية لسكك حديد مصر وبنك سوستيه جنرال الفرنسى بمبلغ ٤٤٠٦٠٤٨ فرنك فرنسى لتمويل الجزء الآجل ٨٠٪ من العقد التكميلى رقم ٣/٧٠٢ الموقع مع شركة ساكسبى الفرنسية والخاص بمشروع كهربة الاشارات بين عرب الرمل / الاسكندرية وذلك بشرط موافقة مجلس الشعب .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ صفر سنة ١٤٠٨ (١١ اكتوبر سنة ١٩٨٧)

حسنى مبـارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة فى ٢٢ من ربيع الآخر سنة ١٤٠٨ هـ الموافق ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٨٧ م .

اتفـاق قرض

بـين

الهيئة القومية لسكك حديد مصر

ومقرها المسجل بالقاهرة فوق نفق شبرا بشبرا ـ جمهورية مصر العربية ، المشار اليها هنا بالمقترض .

(طرف أول)

و

وبنك سوسيتيه جنرال

ومقره الرئيسى فى باريس ٧٥٠٠٠٩ فرنسا ٢٩ بوليفارد هوسمان ، ويشار اليه فى هذا الاتفاق بالمقرض .

(طرف ثان)

وقد وافقوا فى هذا الاتفاق على الآتى :

مقـدمة

حيث ان :

١ ـ المقترض قد وقع فى ١٨ فبراير ١٩٨٥ عقد رقم ٣/٧٠٢ المعدل بالتعديل رقم ١ الموقع فى ١٩٨٥/٦/٣٠ والمشار اليها فى هذا الاتفاق « بالعقد » الذى هو امتداد للعقد ٧٠٢ الموقع فى ٤ مارس ١٩٧٨ وعقد ١/٧٠٢ الموقع فى ٢٩ مايو ١٩٨٠ وعقد ٢/٧٠٢ الموقع فى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢ مع شركة جيمونت شيدر ساكسبى . والمشار اليها هنا بالبائع . والكائن مقرها فى ٤٠ شارع داوريلوى باريس فرنسا لتصميم وتوريد وتصنيع والتركيب فى الموقع فى مصر . أجهزة المراقبة المطلوبة لعدد ١٦٨ ماكينة تحويل .

وأسعار العقد وقيمته الاجمالية ٥٥٠٧٥٦٠ فرنك فرنسى تتكون من :

٢٧٩٨٢٧٥ فرنك فرنسى قيمة المهمات سيف •

١٠٥٩٨٤٠ فرنك فرنسى تصميمات اضافية •

١٦٤٩٤٤٥ فرنك فرنسى تكاليف التركيب •

٢ ـ وشروط الدفع لقيمة العقد ، تتم كالآتى :

٢٠٪ عند توقيع العقد أى مبلغ ١١٠١٥١٢ فرنك فرنسى (دفعة مقدمة) •

٨٠٪ الباقية أى مبلغ ٤٤٠٦٠٤٨ فرنك فرنسى يتم دفعها من تسهيلات المشترين هذا •

٣ ـ يقر المقرض بهذه المقدمة وأنه أحيط بمحتوياتها فقط بالنسبة لتنفيذ تعليمات الدفع الموضحة فيما بعد •

ولهذا فانه قد تم الاتفاق على الآتى :

مادة ١ ـ اتاحة القرض :

المقرض يمنح المقترض قرضا بحد أقصى مبلغ ٤٦٥١٥٥٣ فرنك فرنسى (أربعة ملايين وستمائة وواحد وخمسون ألفا وخمسمائة وثلاثة وخمسون ف•ف) ليمكنه أن يدفع الآتى :

للبائع مبلغ لا يزيد عن ٤٤٠٦٠٤٨ قيمة العقد مخصوما منه قيمة الدفعة المقدمة أى ٨٠٪ •

قيمة البضائع والخدمات من أصل فرنسى التى يتضمنها قيمة العقد •

قيمة البضائع والخدمات التى منشـأها بلاد أخرى خلاف جمهورية مصر العربية أو فرنسا والتى تكون ضمن توريدات البائع وبالشروط المحددة الموضحة من السـلطات الفرنسية بشرط أن يكونوا موردين من الباطن لهذا العقد وتتم تحت مسئولية البائع .

قيمة النولون البحرى أو الجوى الذى يتضمنه العقد وبشرط أن يكون النقل البحرى تحت العلم الفرنسى وببوليصة شحن فرنسية والشحن الجوى تحت العلم الفرنسى . الا أن تكون السـلطات الفرنسـية قد منحت موافقتهـا المسبقة على التوريدات فى الحالات الأخرى .

قيمة تكاليف التأمين من أى نوع المتضمنة فى العقـد وبشرط أن يكون التأمين قد تم عن طريق شركات تأمين فرنسية .

للمقرض نفسه مبلغ ٢٤٥٠٠٠ فرنك فرنسى قيمة علاوة تأمين القرض المستحقة لشركات التأمين الفرنسية للتجـارة الخارجية (كوفاس) تمول طبقـا لشروط المـادة (٦) الموضحة فيما بعد .

مادة ٢ ـ الشروط الواجب استيفاؤها قبل السحب من القرض :

المقترض له أن يسحب من القرض طبقا للبنود الموضحة بالمـادة رقم ٣ المبينة فيما بعد ، وذلك عند استيفائه الشروط التى يرتضيها المقرض ، الآتى بيانها :

(أ) استلاء المقرض للرأى القانونى للمستشار القانونى للمقترض يوضح فيما يلى :

أن المقترض مؤسسة قانونية طبقا للقوانين والقواعد المطبقـة فى جمهورية مصر العربية .

أن اتفاق القرض يدخل فى الغرض الذى أنشئت من أجله الهيئة والمحدد فى لوائحها أو القوانين •

أن ممثلى المقترض لهم صلاحية توقيع الاتفاق وأن يدخلوا فى التعهدات المتعلقة بتوقيعهم وبخاصة السندات الاذنية والخطاب للفوائد المستحقة والمطلوبة وفقا للمادة ٤ الموضحة فيما بعد •

أن التعهدات التى يقدمها المقترض فى اتفاق القرض وكذلك التى يقدمها الضامن فى خطاب الضمان لا تتعارض مع السياسة العامة وأن التعليمات فى جمهورية مصر العربية والمطالبات الادارية المطبقة بشأن التحويلات المالية للخارج قد استوفيت •

موافقة السلطات المصرية (اذا كانت لازمة) التى تمكن المقترض والضامن أن يحوز ويحول الفرنكات الفرنسية المطلوبة حتى تتم التزاماتهم بالدفع فى الوقت المطلوب واذا كانت مثل هذه الموافقات غير ضرورية فان المستشار القانونى يقر بذلك •

(ب) أن يحول الى بنك المقترض خطاب الضمان الذى يصدره البنك الأهلى المصرى الموضح بالمادة ١٥ الموضحة فيما بعد •

(ج) دخول العقد حيز التنفيذ الذى سيتم اخطار المقرض به بموجب صورة الخطاب المرسل من المقترض للبائع الموضح به تاريخ دخول العقد حيز التنفيذ •

(د) أن يتم دفع الدفعات المقدمة المنصوص عليها فى العقد فى الوقت المحدد وكالموضح فى الملحق (١) المبين فيما بعد •

(هـ) أن يحول الى بنك سوسيتيه جنرال خلال ٦٠ يوما من تاريخ توقيع السندات الاذنية عن أصل القرض والفوائد المشار اليها فى المادة ٤ الموضحة فيما بعد والتى يتم تحريرها طبقا للملحق رقم ٣ وكذلك الخطاب المتضمن الفوائد المستحقة التى تحرر وفقا لنص الملحق رقم ٢ المبين فيما بعد .

(و) أن يحول البائع الى المقرض خطاب يتضمن تنازل المقترض المنصوص عليه بالمادة (١٣) .

(س) أن يحول المقترض للمقرض كشف بنماذج التوقيعات المعتمدة والتفويض الخاص بممثلى المقترض الذين يخول لهم اعتماد مستندات الدفع التى يصدرها البائع حسب الموضح بالعقد والمبين فى ملحق ١ وخلال فترة الاتمام فان المقترض يقوم بذلك فور ادخال أى تعديل على هذا الكشف .

علاوة على ذلك فان المقرض سيجعل مبلغ القرض متاحا فقط بعد ان يتم الآتى :

أنه قد تم حصول المقرض والبائع على التأمين الذى يعطى قيمة القرض بواسطة الشركة الفرنسية للتأمين للتجارة الخارجية .

أن يحول البائع للمقرض للاستعمال الخاص للأخير وذلك قبل اتمام كل سحب اخطار موضح به نسبة المصاريف الخارجية التى تتضمنها المدفوعات التى يطلبها البائع والذى يتعهد به أن يمد المقرض عند أول طلب منه بالدليل المستندى المصاحب لها .

مادة ٣ ـ السحب من القرض ـ تعليمات المقترض بالدفع غير القابلة للسحب الوقت المحدد للسحب :

يوفى المقرض التزامه نحو جعل القرض متاحا بموجب اتفاق التمويل وذلك بالدفع سواء للبائع أو المقرض نفسه حسب كل حالة وذلك باسم وبالنيابة عن المقترض .

ولتحقيق هذا الهدف فان المقترض يعطى التعليمات الواردة بعد للمقرض بأن يدفع :

١ ـ للبائع المبالغ المذكورة فى ملحق ١ المبينة فيما بعد بالشروط ومقابل تقديم المستندات المشترط عليها وهذا الدفع سيتم من سوسيتيه جنرال بحد أقصى ١٥ يوم عمل من تاريخ استلام المقرض وموافقته على المستندات المذكورة وفى كل الأحوال فان المقترض يحتفظ بحقه فى عدم اتمام أى سحب يقل عن ١٠٠٠٠٠ فرنك فرنسى ما عدا السحب الأخير ومسئولية المقرض هى فقط فى أنه يقوم بفحص المستندات للتحقق من أنها تظهر فى طياتها أنها طبقا لبنود وشروط القرض . وكما هو محدد طبقا للنماذج المعتادة والمعمول بها فى الاعتمادات المستندية (الطبعة الأخيرة) .

٢ ـ للمقرض نفسه قيمة تأمين القرض المستحق لشركة التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية كالموضح فى المادة ٦ الموضحة فيما بعد .

التعليمات الحالية بشأن الفوائد المتعلقة بالقرض هى أيضا غير قابلة للالغاء .

والمقترض يعبر عن تفهمه بأن شروط الدفع الموضحة فيما بعد فى ملحق ١ يمكن أن يتم تعديلها فى الحالات الآتية :

بالنسبة لما يتم دفعه للبائع وبالاتفاق بين البائع والمقرض والمقترض .

بالنسبة لما يتم دفعه للمقرض نفسه وبموافقته .

كل دفع يتم بمعرفة المقرض بموجب هـذا الاتفاق سوف ينشىء بالنسبة للمقترض مسئولية غير قابلة للالغاء فى مواجهة المقرض بما يعادل المبلغ الذى تم دفعه .

ولن يتم السحب من اتفاق القرض بعد تاريخ التسليم الابتدائى للمشروع ويسمى هذا التاريخ هنا « التاريخ المحدد لنهاية السحب » .

مادة ٤ ـ سداد القرض والفوائد والسندات الاذنية :

١ ـ سداد القرض :

يقسم القرض الى عدة أقسام يمكن تقديرها بعدد ٤ أقسام ـ القسم الأول يمثل شحن المهمات والأقسام الأخرى تمثل تجميع نصف سنوى للخدمات . وأول هذه التجميعات تبدأ مع بداية اليوم الأول من الشهر الأول لاصدار أول فاتورة شهرية يصدرها البائع .

المدفوعات التى تتم بواسطة المقرض تحت أى قسم من القرض يقوم بسدادها على ١٠ أقساط نصف سنوية متساوية ومتتالية يستحق القسط الأول بعد ٦ شهور من :

تاريخ الشحن بالنسبة للقسم الأول من القرض .

بالنسبة للأقسام الأخرى : التاريخ المتوسط لكل تجميع نصف سنوى للخدمات بحيث لا تتأخر عن ٦ شهور من نهاية ٢٥ شهرا التالية لدخول العقد حيز التنفيذ ـ هذا التاريخ يشار اليه هنا بتاريخ نهاية السحب لأجزاء القرض .

الأقساط النصف سنوية للقرض كل قسم منه سوف يتم تأييدها بواسطة مجموعة من ٤ سندات اذنية يحررها المقترض والسندات عن الأربعة أقسام سيتم ارسالها الى سوسيتيه جنرال خلال ستين يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق مع خطاب يحتوى على الفوائد المتعلقة بها طبقا للنموذج الموضح فى ملحق (٢) الوارد فيما بعد .

وبالنسبه للتجمعات النصف سنويه للخدمات فانه فى حالة زيادة عدد أقسام القرض عن العدد السابق تقديره فان المقترض يتعهد بأن يرسل الى بنك سوسيتيه جنرال عند أول طلب ما يطلبه من التجمعات الاضافية .

بالنسبة للقرض المذكور فان المبلغ المبين فى كل سند اذنى سوف يكون مساويا لـ $\frac{1}{10}$ من المبلغ الاجمالى لهذا القسم من القرض وهذه الـ ١٠ سندات تستحق كل ستة شهور ـ الأول منها بعد ٦ شهور من تاريخ نهايه السحب للجزء من القرض ولما كانت القيمة المحددة لكل جزء من القرض غير معروفة عند تحرير السندات الاذنية وكذلك تواريخ الاستحقاق فان هذه السندات ستبقى بيضاء ولكل جزء من القرض فانه عند آخر سحب وعندما يتحدد تاريخ بداية فترة السداد وبحيث لا يتأخر ذلك عن التاريخ المحدد لنهاية السحب فان سوسيتيه جنرال سيقوم بالآتى :

يحدد تواريخ الاستحقاق للسندات الاذنية بالرجوع الى التاريخ الموضح على مستندات الشحن للقسم الأول من القرض والتاريخ المتوسط للمجموعة النصف سنوية للخدمات بالنسبة لأقساط القرض الأخرى .

يحدد المبالغ على السندات الاذنية طبقا لاجمالى المبالغ المسحوبة من القرض وحسب مبلغ كل قسم من القرض حيث لا تكون معلوما عند تحرير السندات .

ترسل السندات الاذنية الى المقرض .

واذا أصبح القرض واجب السداد مقدما قبل تحويل السندات الخاصه بأصل القرض الى المقرض حسب شروط المادة ١٢ فان بنك سوسيتيه جنرال سوف يفرج عن السندات الاذنية الى المقرض عند أول طلب منه بعد تسجيل المبالغ على السندات طبقا للمدفوعات التى قام بها المقرض حتى التاريخ الذى أصبح فيه القرض قابلا للسداد المقدم وبعد أن تستبدل كلمة الاطلاع مكان تواريخ الاستحقاق السابق توضحيها .

دفع الفوائد :

المدفوعات التى يقوم بها المقرض سيدفع عنها فوائد بمعدل ٧ر٤٠ (سبعة وأربعون من المائة فى المائه) سنويا وهذا المعدل خالصا من أية ضرائب أو أية استقطاعات للضرائب فى بلد المقرض وتحتسب الفوائد من تاريخ أول سحب من هذا القرض عن أية مبالغ مستحقة على المقترض فى أى وقت وحسب عدد الأيام بافتراض السنة ٣٦٠ يوما وسيتم دفعها كل ستة شهور بأثر رجعى كالآتى :

وبهدف المحاسبة فان كل قسم من القرض ما عدا القسم الأول سوف ينقسم الى فترتين محددتين :

فترة تمهيدية : تبدأ من تاريخ أول سحب من أى قسم من القرض حتى التاريخ المتوسط للتجميع النصف سنوى .

فترة السداد : تبدأ من نهاية الفترة التمهيدية كالموضح عاليه حتى اتمام السداد بالكامل لأقسام القرض .

١ ــ المدد المبدئية (التمهيدية) :

تحسب الفائدة على جزء القرض المسحوب عند بداية التاريخ المفترض (المقدر) لفترة التجميع النصف سنوى للخدمات حتى تواريخ استحقاقها وأيضا الدفعات المستحقة خلال هذه الفترة . وبالنسبة لكل جزء من القرض فان المقرض سوف يعد بيانا بقيمة الفوائد المستحقة عند نهاية كل فترة مبدئية بحيث تبدأ من بدايتها حتى منتصف هذه الفترة .

والبيان سوف يرسل الى المقترض عند نهاية هذه الفترة وينم تسديد هذه الفوائد بمعرفة المقترض عند استلامه كل بيان .

٢ ـ فترة السداد :

والفوائد المستحقة خلال هذه الفترة عن كل جزء من القرض ستوضح فى مجموعة من ١٠ سندات اذنية والمبالغ وتواريخ الاستحقاق لهذه السندات الاذنية سيتم تحديدها طبقا لما هو موضح بالملحق (٤) والسند الأول يستحق بعد ٦ شهور من تاريخ انتهاء السحب للجزء من القرض الذى تمثله السندات •

وهذه السندات الاذنية سيتم تحريرها بمعرفة المقترض وترسل الى بنك سوسيتيه جنرال وتعدل اذا لزم الأمر ثم تحول الى المقرض وبنفس الشروط الخاصة بسندات أصل القرض •

(جـ) اشتراطات عامة لجميع السندات الاذنية :

١ ـ جميع السندات الاذنية من أصل القرض وفوائده سوف تحدد بالفرنكات الفرنسية وتكون قابلة للدفع لبنك سوسيتيه جنرال وسوف تكون حسب النموذج الموضح فى ملحق (٣) الموضح فيما بعد وعلى أن تبين عليها (عن المبالغ المستحقة المتعلقة بالقرض الممنوح حسب اتفاق التمويل المؤرخ ٠٠)•

٢ ـ جميع السندات الاذنيه على الأصل والفوائد تخضع للأحكام الخاصة بها فى القانون الفرنسى وسوف تستوفى جميع الاشتراطات فى الشكل والمضمون الذى يتطلب ذلك القانون ومحرر السند بالتالى يقبل جميع الالتزامات التى تنتج من تطبيق القانون الفرنسى والمقرضون وحاملو السندات فى غير حاجة الى اتخاذ اجراءات البروتستو على هذه السندات •

مادة ٥ ـ المطالبات او الدفوع التى لا تقام ضد المقرض :

حيث ان المقرض ليس طرفا فى العقد الموقع بين المقترض والبائع فان المقترض لا يتخلى عن مسئوليته بموجب شروط اتفاق القرض بأن يقيم المطالبات والدفوع من أى نوع ناشئة عن هذا العقد ضد المقرض وخاصة فيما يتعلق بتنفيذه أو أى سبب آخر •

مادة ٦ ـ علاوة ضمان القرض :

العلاوة المستحقة لشركة التأمين الفرنسية للتجارة الخارجية (كوفاس) تكون على حساب المقترض وسيتم دفعها مقدما عند كل سحب من القرض وبالتناسب مع قيمة السحب .

وعلى كل فانه بناء على طلب المقترض ، يوافق المقرض على تمويل تلك العلاوة بزيادة مبلغ القرض بقيمة تلك العلاوة .

مادة ٧ ـ عمولة الارتباط ـ عمولة الادارة :

تستحق على المقترض عمولة ارتباط للمقرض يتم احتسابها بمعدل ٣ر٠ (ثلاثة من عشرة فى المائة) سنويا عند بداية كل فترة نصف سنة تحسب على أساس الحد الأقصى لقيمة القرض الموضح فى المادة الأولى وتبدأ الفترة النصف سنوية الأولى اعتبارا من تاريخ توقيع اتفاق هذا القرض ، وتحتسب كل فترة عند بدايتها كأنها فترة نصف سنة كاملة .

ويتم سداد هذه العمولة عند بداية كل فترة نصف سنة .

تستحق عمولة ادارة أيضا على المقترض بمعدل ثابت ٤ر٠٪ (أربعة من عشرة فى المائة) من اجمالى القرض وتحسب على أساس الحد الأقصى لقيمة القرض الموضح فى المادة (١) السابق بيانها ، ويتم دفعها خلال ٦٠ يوما من تاريخ توقيع اتفاق هذا القرض .

تستحول هاتين العمولتين من القرض للمقترض بموجب كشوف يحررها الأخير .

مادة ٨ ـ الضرائب والمصروفات الأخرى :

جميع الضرائب الحالية أو التى يتم فرضها فى المستقبل وكذلك الرسوم والدمغات أيا كانت المتعلقة باتفاق هذا القرض والتى تستحق دفعها قانونا فى فرنسا يتم دفعها بمعرفة المقرض .

جميع الضرائب الحاليه أو التى يتم فرضها فى المستقبل وكذلك الرسوم والدمغات أيا كانت المتعلقة باتفاق هذا القرض والتى يستحق دفعها قانونا فى جمهورية مصر العربية سيتم دفعها بمعرفة المقترض .

وبذلك فان جميع المبالغ المستحقة للمقرض المتعلقة باتفاق هذا القرض عن أصل القرض والفوائد بالاضافة الى الرسوم سيتم دفعها بدون خصم أى ضرائب مفروضة حاليا أو تفرض فى المستقبل بمعرفة السلطات فى بلد المقترض أو أى قانون حكومى أو تفرضه المؤسسات الاقليمية أو المحلية أو أى سلطات مالية أخرى .

واذا وجد ما يمنع الدفع الكامل لهذه المبالغ المستحقة فان المقترض يتعهد بأن يحول بصفه عاجلة بالفرنكات الفرنسية للمقرض عند أول طلب له الفرق بين المبالغ المستحقة للمقرض بموجب شروط هذا القرض والمبالغ الفعلية التى تم دفعها له وعدم الوفاء بهذا الالتزام سيؤدى الى التطبيق الفورى للمادة ١٢ الموضحة فيما بعد .

جميع المصروفات الخاصة بالمستشارين القانونيين أو المحامين والمصروفات الناتجة عن الاستشارات أو الاجراءات الضرورية لانهاء العقد سوف يتحملها المقترض .

كل المصروفات التى قد تحدث بعد انهاء العقد فان كل جانب يتحمل نصيبه منها وفى حالة التحكيم فان الجانب الخاسر يتحملها جميعها .

مادة ٩ ـ تعهدات المقترض قبل القرض :

طالما أن المقترض يظل مدينا بموجب اتفاق هذا القرض ، فيجب أن :

١ ـ يتمثل اتفاق القرض للقوانين واللوائح الحالية والسارية فى بلد المقرض كما يتعهد المقترض بأن الاتفاق سيظل يتمثل للقوانين واللوائح التى تستجد طوال مدة نفاذ القرض والتى قد يؤثر خرقها على تنفيذ هذا الاتفاق سواء كان ذلك بطريق مباشر أو غير مباشر .

٢ ــ أن يمد المقرض خلال شهر واحد بكل المستندات المؤيدة لكل التغييرات التى تؤثر على الشكل القانونى أو للطبيعة والأهداف المشتركة بالاضافة الى أى اجراءات قد تنتج عن أية ضمانات تتخذ ضد المقترض أو أن تنفذ ضده أية اجراءات يكون من شأنها تخفيض فى قيمة أصوله .

٣ــ علاوة على ذلك بالاشارة الى الاقرارات المبدئية يتعهد المقترض بعدم القيام بتعديل العقد بطريق مباشر أو غير مباشر بسبب اللوائح التى تطبق على المقرض ، مثل هذا التعديل الذى سيمنع أو سيعوق دور الأخير أو سيغير من مضمون التزامه لهذا يقوم المقترض بتقديم كل مقترحات التعديل الى المقرض الذى يوضح ما اذا كان التعديل المقترح يجعل هذا القرض لا زال قائما .

مادة ١٠ ــ السداد المقدم :

يجوز للمقترض أن يسدد مقدما كل أو جزء من الدين وهذا السداد المقدم يغطى فقط ما لم يوافق المقترض على غير ذلك سداد قسط أو عدة أقساط كاملة من أصل الدين وفى هذه الحالة يكون السداد فى تاريخ استحقاق الفائدة وسوف تخضع المبالغ المسددة مقدما للشروط الواردة فى المادة الرابعة عشر فقرة ٢٧ المبينة فيما بعد وذلك فى حالة عدم وجود دفعات متأخرة أو أن هذه الدفعات المتأخرة سويت طبقا للمادة ١٤ (أ) .

وعلى المقترض أن يخطر المقرض قبل ثلاثة شهور بالدفع المقدم .

وشروط تسديد مثل هذه المدفوعات المقدمة أن تتم فى الوقت المناسب وبالموافقة المتبادلة بين الطرفين وطبقا للاجراءات المطلوبة وتتم نفس الاجراء فى حالة التعويضات المطلوبة من المقترض للمقرض .

وعند حساب التعويضات يؤخذ فى الاعتبار الفرق بين تكاليف التمويل بالنسبة للمقرض وبين سعر الفائدة للمبالغ المدفوعة مقدما اذا ما استشرت بمعرفة البنك المقرض وفى وقت السداد والتعويض بالنسبة لقيمة أية أقساط مدفوعة مقدما يحتسب عن الفترة ما بين تاريخ السداد وتاريخ الاستحقاق الأصلى •

ويحرص المقرض على الحصول على الاجراء الأحسن والقائم من وضع مثل هذه المبالغ فى سوق المال وقت التسديد المسبق •

ويقوم المقرض بتقدير مبلغ التعويض الملزم للمقترض عند اخطاره بالدفع المسبق •

مادة ١١ ـ الفائدة عن التأخير فى السداد :

بدون اخلال بأحكام المادة ١٢ الموضحة فيما بعد الخاصة بحالات التوقف عن الدفع وهذه المادة الحالية بما يشكل بأى حال تنازلا عن شروط الدفع فان جميع المبالغ التى تستحق على المقترض بموجب اتفاق هذا القرض تتحمل تلقائيا فائدة من تاريخ الاستحقاق الى تاريخ السداد الفعلى ، وذلك حسب المعدل المعلن بالنشرة اليومية لسوق رأس المال بباريس مضافا اليه ١٪ وهذا المعدل لا يجب أن يقل بأى حال عن المعدل الوارد فى المادة ٤ عاليه ٤ر٧ ٪ سنويا •

وتتحمل فوائد السداد المتأخرة فائدة بالمعدل الموضح عاليه اذا كانت تستحق عن سنة كاملة •

مادة ١٢ ـ المعارضات فى حالة التخلف عن السداد :

لا مسحوبات من القرض ستطلب من المقرض وهذا الأخير قد يطلب السداد الفورى للقرض من المقترض اذا حدث أى من الحالات الآتية :

(أ) اذا أخفق المقترض فى الوفاء بالتزاماته بالدفع بموجب هذا الاتفاق •

(ب) اذا أخفق المقترض فى أن ينفذ الالتزامات الأخرى بموجب القرض أو عدم صحة أية بيانات يصدرها بموجب هذا القرض التى تنشأ كذلك الا أن يكون عدم الملاءمة ناتجة عن خطأ تم نهوه •

(جـ) التصفية أو الافلاس أو التسوية القضائية أو الودية للديون مع جميع الدائنين أو مجموعة منهم والتى توقف نشاط العمل أو سداد ديون المقترض أو الضامن أو أى موقف آخر قانونى وفعلى التى يكون لها نفس لتأثير •

(د) الانماج أو تصفية الأصول أو تصفية أعمال المقترض أو الضامن أو تحويل مقرهم الرسمى الى بلد آخر •

(هـ) التغير فى شكل أو طبيعة أو الهدف المشترك للمقترض أو الضامن • وكذلك الاجراءات القضائية والتنفيذية التى تتخذ ضدهما والتى قد تؤدى الى انخفاض فى قيمة أصولهم •

(و) الاجراءات الحكومية أو القرارات العامة التى تعوق أو قد تعوق تنفيذ الاتفاق التى تصدر فى بلد المقترض أو الضامن أو أى بلد آخر يتم الدفع عن طريقه سواء كان بأحكام عامة أو بقرار فردى أو أى حالة أخرى تحدث فى هذا البلد •

(ح) التوقف أو الالغاء أو نهو العقد لأى سبب من الأسباب سواء اذا كان هذا لتوقف أو الالغاء أو النهو للعقد لأى سبب يتعلق فقط بجزء من العقد وقد تم باتفاق عام بين الطرفين وبموافقة السلطات الفرنسية فان القرض سوف يستمر من أجزاء العقد التى لم يتم الغاؤها أو نهوها وتحت الشروط التى تحددها السلطات الفرنسية •

واذا حدثت أى من هذه الحالات فان المقرضين يكون لهم حق طلب السداد الفورى لجميع المبالغ المستحقة على المقترض بموجب اتفاق هذا القرض وذلك خلال شهر واحد من ارسال اخطار بموجب خطاب مسجل يرسل الى المقترض على محل اقامته المختار الموضح فيما بعد وذلك بدون الحاجة الى الحصول على حكم أو أى اجراءات رسمية أخرى •

وعلى كل فانه لن يطلب من المقترض السداد المقدم للمبلغ المقترض بسبب اخفاقه نحو التزاماته بالدفع اذا تم وفاؤه بهذا الالتزام خلال شهر واحد من حدوث هذه الحالة .

واذا تأخر المقرضون فى ممارسة حق طلب السداد المقدم فان هذا لا يفسر على أنه تنازل عن هذا الحق .

بالاضافة الى أنه من الملزم أن يدفع المقترض فى الحال للمقرض تعويضا يتم احتسابه بمعرفته آخذا فى الاعتبار الفرق بين تكاليف التمويل وسعر الفائدة للمبالغ عند استثمارها بمعرفة المقرض وقت الدفع الفورى .

ويطبق التعويض بالنسبة لمبالغ الأقساط المعاد تسديدها فى الفترة من التسديد الفورى حتى تواريخ الاستحقاق الفعلية .

وسيعمل المقرض على الحصول على الاجراء الأحسن لاستثمار هذه المبالغ بسوق المال فى تاريخ اعادة التسديد الفورى .

ويقوم المقرض بتقدير مبالغ التعويض المفروض دفعها بمعرفة المقترض عند اخطاره باعادة السداد الفورى .

مادة ١٣ ـ التنازل :

لضمان تنفيذ التزامات المقرض المترتبة عن اتفاق هذا القرض فان المقترض يتنازل للمقرضين الذين يقبلون هذا التنازل عن كل المبالغ التى تستحق له قبل المورد بموجب عقد التوريد أو نتيجة حكم قضائى ينتج عن التقاضى بشأن العقد .

المقترض يوافق (دون أن يمنع هذا التنازل المقرضين من أن يتخذوا الاجراءات القانونية المباشرة ضد المقترض والضامن) على أن المبالغ المستحقة للمورد بموجب الأسباب المذكورة سيتم دفعها مباشرة الى المقرضين والتى سيطبق عليها أحكام المادة ١٤ الموضحة فيما بعد .

ولنفاذ هذا الاتفاق فان المقترض يتعهد بأنه سوف يطلب من المورد من خلال خطاب يرسله له محرر طبقا للنموذج ٦ ـ ١ وأن يؤكد المورد كتابه للمقرض قبل أى سحب بأنه على علم ويوافق على هذا التنازل وذلك طبقا لنموذج الخطاب الموضح بالملحق (٦ ـ ٢) :

١ ـ شروط التنازل فى هذه المادة يفهم منها معنى التفويض كما تحددها المادة ١٢٧٥ من القانون المدنى الفرنسى .

مادة ١٤ ـ طلبات المبالغ التى تسلم للمقرضين :

(أ) جميع المبالغ التى يتم استلامها بواسطة المقرض بموجب اتفاق القرض لأى غرض كان ـ ما لم يقرر المقرض خلافا لذلك ـ يعتبر كمدفوعات عن المتأخرات من أى نوع طبقا لتواريخ استحقاقها .

(ب) فاذا لم يكن هناك مدفوعات متأخرة أو اذا كانت هذه المدفوعات قد تم تسويتها حسب ما يلى :

١ ـ المبالغ المسددة بموجب المادة ١٣ أعلاه (التنازل) يتم تحويلها للمقترض فيما عدا حالات التخلف عن السداد الموضحة فى المادة ١٢ السابق بيانها وفى هذه الحالة سيعتبر سداد مقدم للمقرض طبقا لشروط الفقرة ب/٢ الموضحة فيما بعد . والمادة ١٢ (معارضات المقرض واستعجال السداد) .

٢ ـ المبالغ المسلمة طبقا للمادة ١٠ (السداد المسبق) ستكون مرتبطة بالمبالغ المستحقة الباقية من هذا القرض وبترتيب عكسى لتواريخ الاستحقاق ويعاد احتساب الفوائد تبعا لذلك .

مادة ١٥ ـ الضـــمان :

كل التزامات المقترض نحو الدفع بموجب اتفاق القرض ستكون غير قابلة للالغاء • وبضمان الضامن غير المشروط وهذا الضمان سيوضح طبقا للمادة (٥) الموضحة فيما بعد ويسلم للمقرض خلال ٦٠ يوما من تاريخ توقيع اتفاق هـذا القـرض •

مادة ١٦ ـ عملة السداد ـ المقر المختار :

جميع المبالغ المستحقة على المقترض بموجب اتفاق هذا القرض يتم دفعها بالفرنكات الفرنسية للمقرض فى المقر المختار له الموضح فيما بعد •

مادة ١٧ ـ القانون السارى :

اتفاق هـذا القرض وجميع المسـتندات وجميع ما يتعلق به من مسـتندات أو اتفاقيات سيحكمها القانون الفرنسى •

مادة ١٨ ـ التحكيم :

جميع المنازعات التى تنشأ حول شروط اتفاق هذا القرض أو تنفيذه والتى لا يتم تسويتها وديا • سيتم تسويتها نهائيا وفقا لقواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية بواسطة ثلاثة من المحكمين المعينين وفقا لتلك القواعد والذين يصدر قرارهم طبقا للقانون الفرنسى • ويتم التحكيم فى باريس •

مادة ١٩ ـ لغة اتفاق القرض :

لغة اتفاق هذا القرض وكذلك المراسلات هى الانجليزية وفى حالة الترجمة الى لغات أخرى فان النص الانجليزى هو الذى يسرى •

مادة ٢٠ ـ الملاحق :

الملاحق الآتية تكون جزءا مكملا لاتفاق القرض :

ملحق ١ ـ الشروط ووسائل الدفع •

ملحق ٢ ـ نموذج الخطاب المتضمن التعليمات بالفوائد •

ملحق ٣ ـ نموذج السند الأذنى •

ملحق ٤ ـ نموذج خطاب الضمان •

ملحق ٥ ـ نماذج خطابات التنازل :

١ ـ نموذج الخطاب الذى يرسله المقترض الى المورد •

٢ ـ نموذج الخطاب الذى يرسله المورد الى المقرض •

مادة ٢١ ـ اختيار محل الاقامة :

لاتمام الهدف من اتفاق هذا القرض فان الأطراف يختـارون محل الاقامة الآتيـة :

المقتـرض :

الهيئة القومية لسكك حديد مصر

مجمع السكة الحديد (الدور الخامس) •

فوق نفق شبرا بشبرا •

القاهـرة •

جمهورية مصر العربية •

المقـرض :

سوسيتيه جنرال :

قسم الأعمال العالمية :

فينـاكومكس •

٢٩ بوليفارد هوسمان •

باريس ٧٥٠٠٩ فرنسـا •

مادة ٢٢ ـ سريان الاتفاق :

اتفاق هذا القرض يدخل حيز التنفيذ من تاريخ توقيعه تحت شروط .... لموافقة السلطات فى بلدى المقرض والمقترض .

تحـــرر من .....

بتـــاريخ ....

نحرر من عدد أصلان اثنان .

الهيئة القومية لسكك حديد مصر

سوسيتيه جنرال

ملحق رقم (١)

٢٠ ٪ من قيمة العقد مبلغ ١١٠١٥١٢ فرنك فرنسى .

يتم دفعها كدفعة مقـدمة عند توقيع العقد مقابل خطـاب ضمان بنفس القيمـة .

٨٠ ٪ من قيمة المهمات سيف بمبلغ ٢٢٣٨٦٢٠ فرنك فرنسى .

بالاضـافة الى مبلغ ٨٤٧٨٧٢ فرنك فرنسى قيمة التصـميم وذلك مقابل تقـديم الآتى :

مسـتندات الشـحن .

فواتير معتمدة من الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

شـهادة تفتيش .

كشف البنك المؤيد لدفع الـ ٢٠ ٪ قيمة الدفعة المقدمة .

٨٠ ٪ من قيمة تكلفة التركيب مبلغ ١٣١٩٥٥٦ فرنك فرنسى مقابل تقديم الآتى :

الفواتير الشهرية المعتمدة من الهيئة القومية لسكك حديد مصر .

كشف من البنك المؤيد لدفع ٢٠٪ الدفعة المقدمة .

ملحق رقم (٢)

نموذج الخطاب الخاص بتعليمات الفوائد الذى يرسله المقترض الى سوسيتيه جنرال

السادة الأعزاء :

ايماء الى اتفاق القرض الذى تم توقيعة بتاريخ بيننا كمقترضين وأنتم كمقرضين بخصوص تمويل العقد الذى تم توقيعه بتاريخ ١٨ فبراير ١٩٨٥ والمعدل بالتعديل رقم ١ الموقع فى ٣٠ يونيو ١٩٨٥ مع Jeumont Schneider Saxby والمشار اليها هنا بالبائع للتصميم والتوريد والتركيب فى المكان المحدد بالقاهرة لأجهزة المراقبة اللازمة لعدد ١٦٨ ماكينة .

وهذا العقد امتدادا للعقد الموقع فى ١٤ مارس ١٩٧٨ ، والعقد رقم ١/٧٠٢ الموقع فى ٢٩ مايو ١٩٨٠ ، والعقد رقم ٢/٧٠٢ الموقع فى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٢

وطبقا لأحكام المادة (٤) من اتفاق القرض نرسل لكم رفق هذا لكل قسم من أقسام القرض المرقمة من ١ الى ٤ ما يلى :

مجموعة من ١٠ سندات اذنية عن أصل القرض مؤشرا عليها من ١ الى ١٠ لأمر سوسيتيه جنرال .

مجموعة من ١٠ سندات اذنية للفوائد مؤشرا عليها من ١ الى ١٠ لأمر سوسيتيه جنرال .

تحرر هذه السندات طبقا للنموذج الموضح بالملحق رقم (٣) من اتفاق القرض ومبالغها وتواريخ استحقاقها تترك على بياض . وفى حالة ما اذا كان عدد أقسام القرض الفعلى أكثر من العدد المقدر مبدئيا ، فاننا هنا نتعهد بأن نرسل لكم عند أول طلب العدد المطلوب من المجموعات الاضافية .

ونحن هنا نخول لبنككم باسمنا وبالنيابة عنا التفويض الآتى :

١ ـ لكل قسم من القرض ، عندما يتم اجراء السحب الأخير من القرض وعندما تعرف بداية فترة السداد والتى لن تكون بعد التاريخ المحدد للسحب .

ستقومون بتحديد تواريخ الاستحقاق على السندات الاذنية المجموعة المقابلة بالرجوع الى التاريخ الموضح على مستند الشحن ، لأول جزء من القرض والتاريخ المتوسط لكل فترة نصف سنوية عن تجميع الخدمات لكل قسم من أقسام القرض • وبحيث يكون السند الاذنى الأول عن أصل الدين والسند الاذنى الأول عن الفوائد تستحق جميعها عن ستة شهور من هذه التواريخ والسندات الأخرى تستحق كل ستة شهور •

ستقومون بتحديد مبلغ يمثل ٪ من القيمة الاجمالية المدفوعة بواسطة المقرض على كل سند اذنى من أصل القرض فى المجموعة المثلة له •

ستقومون بتحديد المبلغ بكل سند عن الفائدة عن المجموعة المثلة لها طبقا لمبلغ الفائدة المستحقة الموضحة بالمادة (٤) من اتفاق القرض بناء على المبالغ السابق ذكرها الموضحة بالسندات الاذنية الخاصة بسداد أصل القرض •

ستقومون بتحويل السندات الاذنية للمقرضين •

وهذا التكليف الحالى عن الفائدة المشتركة للأطراف تكون بالتبعية غير قابلة للالغاء وتتم صياغتها طبقا للنموذج الموضح فى الملحق (٢) من اتفاق القرض والتى تكون جزءا مكملا للاتفاق ويمكن تعديلها فقط بموافقة كتابية من المقرض •

ونرجو أن تخطرونا عندما يتم هذا التكليف الحالى •

ونرفق لكم أسماء ووظائف ونماذج توقيعات ممثلينا الذين وقعوا السندات الاذنية وهذا الخطاب •

جميع المنازعات التى تنشأ من محتويات هذا الخطاب وتنفيذه يتم تسويتها نهائيا وفقا لقواعد تحكيم غرفة التجارة الدولية بواسطة ثلاثة من المحكمين المعينين وفقا لتلك القواعد الذين يتخذون قرارهم طبقا للقانون الفرنسى وبتم التحكيم فى باريس •

المخلص

المقترض

التوقيع والختم التجارى

ملحق رقم (٣)

نموذج السند الاذنى (يحرر باللغة الفرنسية)

جزء القرض رقم

سند رقم (الأصل أو الفائدة)

فى بضاعة بالفرنكات الفرنسية

(تاريخ ومكان تحرير السند) (المبلغ بالتفقيط)

انه فى

(تاريخ الاستحقاق)

نحن نتعهد بأن ندفع بموجب هذا السند بدون معارضة لأمر سوسيتيه جنرال المبلغ بالفرنكات الفرنسية (المبلغ بالتفقيط)

وذلك القيمة المعطاة المطابقة للقرض الممنوح بموجب اتفاق القرض بتاريخ

الهيئة القومية لسكك حديد مصر

التوقيع والختم التجارى

تحرر بمعرفة

الهيئة القومية للسكك الحديدية
مجمع السكة الحديد (الدور الخامس)
القاهرة
جمهورية مصر العربية

محل الاقامة
سوسيتيه جنرال
D.A.I. F. FINACOMEX
٢٩ بوليفارد هوسمان ـ ٧٥٠٠٩ باريس

ملحق رقم ١١١

ترجمة (انجليزية) لنموذج السند الاذنى الذى يحرر باللغة الفرنسية

جزء القرض رقـــم

سـند رقم ــــــــ (الأصل أو الفائدة)

فى ــــــــ بضاعة بالفرنكات الفرنسية

(تاريخ ومكان تحرير السند) (المبلغ بالتفقيط)

انـه فى ــــــــ

(تاريخ الاستحقاق)

نحن نتعهد بأن ندفع بموجب هذا السند بدون معارضـة لأمر سوسيتيه جنرال المبلغ بالفرنكات الفرنسية ــــــ (المبلغ بالتفقيط) ــــــ

وذلك القيمة المعطـاة المطابقة للقرض الممنـوح بموجب اتفـاق القرض بتاريخ

الهيئة القومية للسـكك الحديدية

التوقيع والختم التجارى

تحـرر بمعرفة

الهيئة القومية للسـكك الحديدية

مجمع السكة الحديد (الدور الخمس)

القاهـــرة

جمهورية مصر العربية

محل الاقامة

سوسيتيه جنرال

D.A.I T FINACOMEX

٢٩ بوليفارد هوسمان ــ ٧٥٠٠٩ باريس

ملحق رقم (٤)

نموذج خطاب الضمان الذى يرسله الضامن الى بنك سوسيتيه جنرال

السادة الأعزاء :

نشير الى :

العقد الذى وقعته الهيئة القومية لسكك حديد مصر والكائن مقرها المسجل بمجمع السكة الحديد (الدور الخامس) فوق نفق شبرا بشبرا ـ جمهورية مصر العربية المشار اليها هنا « بالمقترض » بتاريخ ٢ فبراير ١٩٨٥ المعدل بالتعديل رقم ١ فى ٣٠ يونيو ١٩٨٥ مع Jeumont Schneider Saxby والكائن مقرها المسجل ٤٠ شارع اورليون ـ باريس ـ فرنسا والمشار اليها هنا بالبائع « للتصميم والتوريد والتركيب فى المكان المحدد بالقاهرة لأجهزة المراقبة اللازمة لعدد ١٦٨ ماكينة » .

اتفاق القرض الذى وقعه المقترض فى مع بنككم الكائن مقره المسجل « ٣٩ بوليمارد هوسمان ٧٥٠٠٩ باريس ، والمشار اليه هنا بالمقرض والذى قام بتدبير القرض للمقترض بحد أقصى مبلغ ٤٥٥٦٠٤٨ فرنك فرنسى (أربعة ملايين وخمسمائة وستة وخمسون ألفا وثمانية وأربعون فرنك فرنسى) اتاحته من المقرض للمقترضين حتى يتمكن من تمويل جزء من قيمة العقد بالاضافة الى عمولة كوفاس » .

ونحن نقر بأننا على علم تام باتفاق القرض السابق ذكره وكذا خطابات تعليمات الفوائد المرسلة من المقترض الى سوسيتيه جنرال تنفيذا لشروط تسليم السندات الاذنية .

ونحن نضمن تسديد المقترض للمقرض فى تواريخ الاستحقاق لكل المبالغ المطلوبة بموجب اتفاق القرض السابق ذكره لسداد قيمة القرض والفوائد ـ عن التأخير فى السداد وأقساط تأمين الائتمان والمصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض بحيث لا يكون المبلغ الاجمالى لالتزامنا تحت الضمان لا يزيد عن مبلغ ٤٥٥٦٠٤٨ فرنك فرنسى (أربعة ملايين وخمسمائة وستة وخمسون ألفا وثمانية وأربعون فرنك فرنسى) عن أصل القرض مضافا اليها الفوائد والفائدة عن التأخير فى السداد وأقساط تأمين الائتمان والعمولة والتكاليف المتعلقة بالقرض .

وعلى ذلك فاننا نوافق أن نقوم بسداد مبلغ الضمان السابق تحديده أعلاه عند أول طلب للمقرض بدون تأخير لأى سبب كان وطبقا للتضامن فى القانون الفرنسى حتى فى حالة تعجيل الاستحقاق •

ونحن بموجب هذا الضمان سوف لا نحل محل المقرض بالنسبة لحقوقه بسبب أية مدفوعات منا نقوم بها بموجب هــذا الضمان حتى يسترد المقرض حقوقه كاملة قبل المقترض فى الأصل والفوائد عن التأخير فى السداد وأقســاط تأمين الائتمان والمصاريف والتكاليف المتعلقة بالقرض •

وبالاضافة الى ذلك فاننا نتنازل عن حق الافراج عن هذا الضمان فى حالة ما اذا كنــا غــير قادرين على ان نحل محــل المقرض بالنســبة للحقوق والرهن وحقوق الامتياز •

ونحن بذلك نخول المقرض بدون أن يؤثر هذا التفويض بأية طريقة نحــو التزامنا قبله بأن يمنح المقترض أى وقت قد يطلبه وأن يقبل تسوية ودية أو قضائية يمكن افتراضها •

وسيحكم هذا الضمان بالقانون الفرنسى وكل المنازعات التى تنشأ بخصوص هذا الضمان أو بشأن تطبيقه سيتم تســويتها بموجب قواعد التوفيق والتحكيم للغرفة التجارية الدولية بواسطة ثلاثة محكمين يعينون طبقا لهذه القواعد وأنهــم سيطبقون القانون الفرنسى والتحكيم مكانه فى باريس •

كل التكاليف الخاصة بهذا الضمان وتطبيقه سيتم دفعها بمعرفتنا •

موقع فى

بتــاريخ

يجب أن يكون التوقيع مسبوقا بـ :

التــاريخ

الخاتم التجــارى

ملحق رقم (٥)

أ ــ بموجب الخطاب الذى يرسله المقترض الى البائع

الى Jeumont Schneider Saxby

٤٠ شــارع اوليون

باريس ــ **فرنســا**

الموضوع : العقد الموقع فى ١٨ فبراير ١٩٨٥ المعدل بالتعديل رقم ١ بتاريخ ٣٠ يونيو ١٩٨٥ للتصميم والتوريد والتركيب فى المكان المحدد بالقاهرة لأجهزة المراقبة اللازمة لعدد ١٦٨ ماكينة .

السادة الأعزاء :

نرجو الاحاطة أنه اذا أصبحت شركتكم مدينة لنا حسب شروط العقد أو بسبب القواعد القانونية التى تصدر بصدد منازعة خاصة بهذا العقد .

وحيث أننا قمنا بالتوقيع فى ــــــ مع ســوسيتيه جنرال كمقرض اتفاق قرض وطبقا لهذا الاتفاق فقد تنازلنا ولسوسيتيه جنرال عن أية مطالبــات مستحقة قبل شركتكم .

وأننا بهذا نعطيكم التعليمات بمقتضى هذا التنازل بأن تدفعوا لسوسيتيه جنرال أى مبالغ تكون واجبة الدفع لنا .

وعلى ذلك فانه من المتفق عليه أن أى مدفوعات تتم مــن جانبكم بموجب التعليمات تخفض من المستحق عليكم لنا بمبلغ مساو لهذه المدفوعات .

ولذلك نرجو أن ترسلوا الى سوسيتيه جنرال خطاب يحرر طبقــا للنموذج المرفق .

المخلص

التوقيع والخاتم التجــارى

الهيئة القومية للسكك الحــديدية

٢ ـ نموذج الخطاب الذى يرسل باللغة الفرنسية بواسطة البائع الى سوسيتيه جنرال الذى يتصرف نيابة عن المقرضين :

ويكتب على الورق الخاص بالبائع (الذى تم التنازل عن الدين تجاهه)الى سوسيتيه جنرال .

الموضوع : العقد المؤرخ ١٨ /٢/ ١٩٨٥ المعدل فى ٣٠/٦/١٩٨٥ لتوريد .....

حضرات السادة :

لقد منحت مؤسستكم لهيئة سكك حديد مصر قرضا مفتوحا بتاريخ

وتطبيقا لأحكام العقد الذى وقعناه بتاريخ ١٨ / ٢ / ١٩٨٥ وملحقه بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٥ مع هيئة سكك حديد مصر أو انفاذا للأحكام القضائية التى يمكن أن تصدر لتسوية النزاعات التى تنشأ بسبب هذا العقد . فانه يمكن أن تصبح شركتنا مدينة فى مواجهة هيئة سكك حديد مصر .

وقد تنازلت هيئة سكك حديد مصر بالنظر الى هذا الاحتمال وازاء منح القرض المذكور لمؤسستكم عن كل المطالبات المستحقة ؛ عن ديونها تجاه شركتنا .

وهذا التنازل قد منح على مستوى كافة المبالغ التى يمكن أن تصبح مستحقة على شركتنا لهيئة سكك حديد مصر للأسباب المذكورة بعاليه فى حدود الدين الذى يكون للبنوك تجاه هيئة سكك حديد مصر بسبب فتح الاعتماد المذكور آنفا .

وقد اعطتنا هيئة سكك حديد مصر تعليمات بأن نحول لكم كافة الدفعات التى قد يصبح علينا أن ندفعها بسبب ذلك التنازل .

وقد أحطنا علما بالتنازل الممنوح لمؤسستكم من قبل هيئة سكك حديد مصر ، وكذا بالتعليمات التى اعطتنا اياها هذه الأخيرة . ونقر بأنه ليس لدينا أى مانع من تنفيذها .

ومع ذلك فانه لن يكون بوسعنا أن نفى بالالتزام الموضوع على عاتقنا ونحول لكم المبالغ التى قد تصح مدينين بها الا فى حدود المبالغ التى لا يمس أن نجرى المقاصة بينهما فى اللحظة التى نصبح فيها مدينين لهيئة سكك حديد مصر ، وبين مبالغ معينة محدودة خالية من النزاع وواجبة الأداء قد تستحق لنا عليهم .

ونتيجة لذلك فاننا نلتزم فى مواجهة مؤسستكم ، بصفتنا مدينا تم تحويل دينه ، وللأسباب المذكورة ومع التحفظات بعاليه وعلى نفس النحو الذى كان يمكن أن يحدث لو كنتم من الأصل الدائنين فى هذه الديون وتتعهد بألا نجرى دفعاتنا الا لكم وحدكم .

وفى النهاية ، فانه من الواضح أن هذا التنازل الذى تم وفقا للمادة ١٢٧٥ من القانون المدنى الفرنسى لا يلزمكم أن توجهوا الينا أى اخطار بشأنه .

نرجو أن تتقبلوا أيها السادة التعبير عن أفضل مشاعرنا .

الخاتم والتوقيع